فيما روسيا تعتبره عملاً استفزازياً مخططاً له

سوريا تنفي استخدامها أسلحة كيميائية في الغوطة ودعوات دولية للتحقيق

متابعة / قاسم الشاوش

نفت سوريا نفياً قاطعاً استخدامها أسلحة كيميائية في الغوطة الشرقية قرب العاصمة دمشق، وقالت: إن مزاعم استخدامها للأسلحة الكيميائية بحسب ادعاءات المعارضة المسلحة محض افتراء وليس له أساس من الصحة.

جاء ذلك وسط دعوات دولية بإجراء تحقيق فوري والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول إلى مكان الهجوم بريف دمشق، في حين أكدت روسيا أن ظهور الأنباء عن استخدام السلاح الكيميائي عمل استفزازي مخطط له.

وفي هذا السياق نفت مصادر أمنية في سوريا ما تداوله ناشطون صباح أمس، عن سقوط مئات القتلى في الغوطة الشرقية جراء قصف كيميائي، وتحدثت عن اشتباكات عنيفة بين الجيش والمسلحين في هذه المنطقة..

وأكدت المصادر، في تصريح خاص لقناة "روسيا اليوم ،عدم امتلاك الجيش السوري سلاحا كيميائيا..

ونقلت وكالة "سانا" عن مصدر إعلامي سوري نفيه للأنباء حول استخدام سلاح كيميائي في الغوطة الشرقية، واصفا المصدر تلك الأنباء في بعض وسائل الإعلام بمحاولة لحرف لجنة التحقيق الخاصة بالسلاح الكيميائي عن إنجاز مهامها..

وذكر وزير الاعلام السوري عمران الزعبي لـ"روسيا اليوم" أن مزاعم المسلحين عن استخدام الكيميائي تهدف لحرف اللجنة الأممية عن عملها، وذلك في اليوم الأول من عمل اللجنة داخل سورية.

وأضاف الزعبي أن المسلحين قد يكونون استخدموا السلاح الكيميائي ضد المدنيين كما فعلوا في حلب، إلا انه لم تتوفر بعد أي معلومات مؤكدة عن ذلك. وأكد أنه لا توجد غازات سامة في ريف دمشق والعمليات العسكرية تجري هناك منذ مدة، وأن السماح للمراقبين بالذهاب إلى الغوطة يحتاج إلى اتفاق بين الحكومة والفريق الأممي. وحول مطالبة جامعة الدول العربية فريق المفتشين التابع للأمم المتحدة في سوريا بالتوجه فورا إلى الغوطة الشرقية والتحقيق في ملابسات استخدام الكيميائي، قال الزعبي إن "موقف الجامعة العربية لا يعنينا وهي وعدد من دول الخليج شريكة بسفك الدم السوري.

واعتبر مستشار رئاسة الوزراء السورية عبد القادر عزوز في مقابلة مع قناة "روسيا اليوم" من دمشق أنه رغم إطالة أمد المعركة، فإن "النصر حليف الجيش العربي السوري، وهو ما نشهده اليوم في الميدان، وبالتالي، لا يوجد أي داع لامتلاك السلاح الكيميائي".

وأضاف تعليقا على أنباء تداولها نشطاء حول استخدام سلاح كيميائي في الغوطة الشرقية، أن الحكومة السورية تعلم أن هناك في الداخل السوري تنظيمات كـ"جبهة النصرة" لديها مصانع بدائية لإنتاج غاز السارين. وذكر مستشار رئاسة الوزراء السورية أن دمشق سارعت منذ استخدام سلاح كيميائي. وأشار عزوز إلى أن دمشق "مازالت ملتزمة بالتعاون الكامل والتام مع بعثة التحقيق الدولية والمنظمات المختصة، لكن دون أن يمس ذلك السيادة السورية". وأكد أن "هذا التعاون هو نهج الحكومة السورية" وموقفها الرسمي الذي لن يتغير، على حد قوله..

من جهة أخرى أعلن الكسندر لوكاشيفيتش المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية أن ظهور الأنباء عن استخدام السلاح الكيميائي فور بدء عمل خبراء الامم المتحدة في البلاد قد يكون عملا استفزازيا مخططا له. وقال لوكاشيفيتش إن "ما يلفت الانتباه، هو أن وسائل الاعلام الاقليمية المنحازة بدأت فورا، وكأنها تلقت أمرا، بهجوم اعلامي شرس، وحملت الحكومة السورية كامل المسؤولية. وعلى ما يبدو، فإنه ليس من قبيل الصدفة، كما يبدو أن ادعاءات قد ظهرت في وقت سابق، بما في ذلك في الأيام الأخيرة، نقلت عن مصادر معارضة، باستخدام السلطات السورية للأسلحة الكيماوية، لكنها لم تتأكد فيما بعد. وإن كل ذلك لا يمكن إلا أن يبعث على التفكير في أننا نرى عملا استفزازيا آخر، مخططاً له مسبقا". وأشار لوكاشيفيتش إلى أن ثمة دلالة أخرى تؤكد هذه الفرضية وهي توقيت ظهور هذه الأنباء، حيث تزامن ذلك مع مباشرة فريق خبراء الأمم المتحدة عمله للتحقيق في المعلومات عن استخدام السلاح الكيميائي.

إلى ذلك دعت جامعة الدول العربية أمس مفتشي الأمم المتحدة إلى التحقيق على الفور في تقارير بهجوم بأسلحة كيميائية قرب العاصمة السورية دمشق، كما قالت بريطانيا إنها سترفع تقارير استخدام أسلحة كيميائية في سوريا إلى مجلس الأمن، وذلك بعد اتهام المعارضة السورية للنظام بقتل المئات بتلك الأسلحة فجر أمس.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي دعا مفتشي الأمم المتحدة إلى التحقيق على الفور في تقارير بهجوم بأسلحة كيميائية قرب العاصمة السورية دمشق، قال نشطاء إنه أسفر عن سقوط مئات القتلى.

وقالت الوكالة: إن الأمين العام في بيان له 'استغرب وقوع هذه الجريمة النكراء أثناء وجود فريق المفتشين الدوليين التابع للأمم المتحدة المكلف بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في دمشق'.

وطالب العربي فريق المفتشين 'بالتوجه فورا إلى الغوطة الشرقية للاطلاع على حقيقة الأوضاع والتحقيق حول ملابسات وقوع هذه الجريمة التي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

وفي نفس السياق قالت بريطانيا إنها سترفع تقارير عن شن قوات تابعة للرئيس السوري بشار الأسد هجوما بأسلحة كيميائية إلى مجلس الأمن وطالبت دمشق بالسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول إلى مكان الهجوم.

وقال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ في بيان 'أشعر بقلق بالغ إزاء تقارير بمقتل المئات من الأشخاص، بينهم أطفال في غارات جوية وهجوم بأسلحة كيميائية على مناطق واقعة تحت سيطرة المعارضة قرب دمشق'.

وأكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند هو الآخر عزمه التوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء تحقيق في مزاعم استخدام السلاح الكيميائي في ريف دمشق.

من جانبه، حث وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو المجتمع الدولي على "الرد الحازم على هذه الوحشية التي يجب اعتبارها جريمة ضد الإنسانية" إذا ما تأكدت هذه الأنباء.

ومن جانبه قال رئيس الفريق الدولي للتفتيش عن الأسلحة الكيميائية إنه يجب التحقيق في أنباء عن وقوع هجوم بغاز الأعصاب في سوريا أسفر عن مقتل المئات قرب دمشق.

ونقلت وكالة الأنباء السويدية عن العالم السويدي أكي سيلستروم أنه لم ير سوى لقطات تلفزيونية وأن ضخامة عدد القتلى المذكور يثير الريبة.

وقال للوكالة في اتصال هاتفي من دمشق 'يبدو أن هذا شيء يجب النظر فيه، سيتوقف الأمر على أن تذهب أي دولة عضو بالأمم المتحدة إلى مجلس الأمن وتقول إننا يجب أن ننظر في هذه الواقعة، نحن في الموقع'.

وقال فيكتور ليتوفكين رئيس تحرير مجلة "العرض العسكري المستقل" إنه من المستبعد أن تقدم القوات الحكومية على هذه الخطوة لأنها ليست في صالح الحكومة. ويرى ليتوفكين أن هذا عمل استفزازي من قبل جماعات معارضة رجعية، مشيرا إلى أن الإعلان عن استخدام الكيميائي جاء بالتزامن مع وصول اللجنة الأممية للتحقيق في استخدام الكيميائي في سوريا.

وكان الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية قد اتهم السلطات والقوات الحكومية السورية بقتل أكثر من 1300 شخص في هجوم بأسلحة كيميائية على منطقة الغوطة بريف دمشق.

وقال جورج صبرا رئيس المجلس الوطني السوري المعارض خلال مؤتمر صحفي للقياديين في المعارضة الخارجية السورية بمدينة اسطنبول التركية أن "النظام ارتكب هذه الجريمة بدم بارد"، ونوه بأن "هذه الجريمة تمثل تحولا نوعيا في عمليات النظام لانها تمت في ظرف اطمئنان كامل للقتلة". وأضاف صبرا قوله: "تحذر العالم من سلسلة مجازر بدأت هذا اليوم بالغوطة، لأن النظام مستمر بها". ولفت إلى أن "القتلة والصامتين والمتفرجين سيتحملون ثقل هذا الدم".

الحكومة التونسية تحذر المعارضة قبل تظاهرات «أسبوع الرحيل»

تونس/(اف ب)

حذر علي العريض رئيس الحكومة التي تقودها حركة النهضة الإسلامية أمس المعارضة من أن حكومته سوف "تتصدى لكل من..يتطاول على مؤسسات الدولة" وذلك غداة دعوتها الى تظاهرات "أسبوع الرحيل" لطرد مسؤولين عينتهم حركة النهضة في مناصب عليا بالقطاع العام.

ونقلت وكالة الانباء الرسمية عن العريض قوله :أنه "لا تردد ولا تراجع في التصدي لكل من يتطاول سواء بالإرهاب أو بالفوضى أو التمرد، على مؤسسات الدولة وإرباكها ومحاولة السيطرة عليها مركزيا وجهويا".

وأدلى العريض بهذه التصريحات لصحافيين عقب مشاركته في "اجتماع أمني" أشرف عليه الرئيس المنصف المرزوقي وحضره بالخصوص وزيرا الدفاع والداخلية، بحسب الوكالة.

والاثنين دعت "جبهة الانقاذ الوطني" المعارضة، التونسيين الى تظاهرات في "أسبوع الرحيل" المقرر في الفترة ما بين 24 و31 اغسطس الحالي بهدف طرد مسؤولين عينتهم حركة النهضة في مناصب عليا بالقطاع العام.

وتواجه حركة النهضة اسوأ أزمة سياسية منذ وصولها الى الحكم نهاية 2011م.

واندلعت الازمة اثر اغتيال النائب المعارض بالبرلمان محمد البراهمي الذي قتل بالرصاص امام منزله يوم 25 يوليو في حادثة هي الثانية من نوعها خلال أقل من 6 اشهر بعد اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في 6 فبراير الماضي.

وتطالب المعارضة بحل المجلس التاسيسي (البرلمان) المكلف صياغة دستور جديد لتونس، وبحل الحكومة وتشكيل حكومة "انقاذ وطني" غير متحزبة وبمراجعة مئات من التعيينات في وظائف عليا تقول أنها تمت على أساس الولاء الحزبي لحركة النهضة التي رفضت هذه المطالب.

وقال حمة الهمامي القيادي في جبهة الإنقاذ أمس الأول في مؤتمر صحفي: إن حركة النهضة "تريد البقاء في السلطة لتزوير الانتخابات القادمة".

وتتهم المعارضة ومنظمات غير حكومية حركة النهضة بـ"اختراق مفاصل الدولة" عبر تعيين مسؤولين موالين لها وغير أكفاء في مناصب حساسة خاصة في وزارة الداخلية والولايات والإدارات العامة.

وفي أغسطس 2012م قال الرئيس المنصف المرزوقي في خطاب إن "إخواننا في (حركة) النهضة يسعون للسيطرة على مفاصل الدولة الإدارية والسياسية عبر تسمية أنصارهم (سواء) توفرت (فيهم) الكفاءة أم لم تتوفر".

وأضاف المرزوقي: "كلها ممارسات تذكر بالعهد البائد" في إشارة إلى فترة حكم الرئيس الاسبق زين العابدين بن علي.

تنويـــــه

حدث خطأ في العدد الصادر يوم أمس 21 أغسطس في الصفحة الخامسة عربي ودولي حيث تم نشر عمود بعنوان المشهد العراقي باسم هاشم عبدالعزيز..

والصواب أن العمود كتبه الزميل إسكندر المريسي.

ولذا لزم التنويه.. ونعتذر للكاتب هاشم عبدالعزيز وكذلك للزميل المريسي.

بلا حـدود

الحديث بأكثر من لغـة

هاشم عبدالعزيز

■ الحديث بلغات عديدة.. هذا وصف مناسب للتعامل الأميركي خاصة والغربي عموماً تجاه الأحداث والتطورات التي شهدتها مصر والتي مع الأسف دخلت نفق المواجهة المفتوحة بين قوات الجيش والشرطة من جهة وبين جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من جهة ثانية.

التضاربات الأميركية والحيرة الأوروبية بدأت مع الإعلان العسكري عزل الرئيس محمد مرسي.

ففي ردود الأفعال لا وشنطن ولا العواصم الأوروبية اعتبرت ما حدث انقلاباً عسكرياً على الشرعية والديمقراطية ولا هي رأت خطوة الجيش المصري تجاوباً مع طبيعة تظاهرات 30 يونيو التي كانت أقرب إلى انتفاضية غاضبة ورافضة لما ترتب من رئاسة مرسي وسيطرة الإخوان والذي وصف بالفشل مواجهة قضايا مصر وما يرتبط بحياة أبنائها وتدهور الأوضاع في خلاف للوعود وهي كانت كبيرة ومغرية بالإضافة إلى اتهامات المعارضة للإخوان الاستئثار وأخونة الدولة.

الأميركيون سارعوا للحديث بأكثر من معنى وكانت هناك جهات عديدة بدت كل واحدة في أكثر من رأي قبل أن يعلن البيت الأبيض أنه بصدد تقييم ما حدث في مصر.. ومع أن الأوروبيين لم يكونوا في حالة «إسهال» إلا أنهم والأميركيين سارعوا للتحرك تجاه مصر وكان لافتاً أن الاتحاد الأوروبي أبقي هذه المهمة على مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد التي زارت مصر والتقت فرقاء الحياة السياسية، لكن الأميركيين حولوا مصر إلى مزار في آن لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع وللكونجرس وفي نهاية هذا التحرك الذي لم يصل إلى نتيجة عادت المطالب في الكونجرس بوقف المساعدات وقابلتها إعلانات من الدفاع الأميركية بتأكيد استمرارها.

وعادت الرئاسة إلى إطلاق التصريحات العمومية ومنها أن أميركا مع خيارات الشعب المصري وهي قابلة للتفسير من الفرقاء كل بتفسيره.

الآن وبعد عملية فض اعتصامي ساحتي النهضة ورابعة العدوية التي جرت بمشهد دموي مريع ومؤلم تعود التحركات، ولكن ليس إلى القاهرة، بل في بروكسل وواشنطن وحسب تقديرات خبراء، الأميركيين والأوروبيين في حالة ارتباك وخجل لأن طرفي المواجهة في القاهرة ليسا في خصومة معهم، ولكنهم عاجزون عن وضعهم في سلة واحدة.

تسرب اشعاعي خطير من محطة فوكوشيما اليابانية

طوكيو/أ.ف.ب

قدرت سلطة تنظيم الطاقة النووية في اليابان أمس تسرب 300 طن من المياه الشديدة الاشعاع خلال الايام الماضية في محطة فوكوشيما النووية بـ"المستوى 3" اي ما يعتبر "حادثا خطيرا" على المقياس الدولي للاحداث النووية.

ويوازي هذا التصنيف في الدرجة الثالثة على المقياس (اينس) الذي يتراوح بين 0 و7 درجات "تلوثا كبيرا" في منطقة معينة بسبب تسرب كمية كبيرة من المواد المشعة في المنشأة "مع تعرض للعمال يتجاوز عشرة اضعاف الحد السنوي المسموح".

وبلغت نسبة الاشعاع التي تم قياسها على ارتفاع 50 سنتم فوق بقع المياه المتسربة حوالى 100 ميليسيفرت في الساعة.

ويتراكم لدى عامل تعرض لهذه النسبة لمدة ساعة واحدة ما يوازي الجرعة القصوى المقبولة في خمس سنوات في اليابان حاليا لعمال القطاع النووي على ما اقرت شركة تيبكو التي تدير قطاع الكهرباء في اليابان.

لكن قبل ان تبت نهائيا في هذا الترتيب قررت السلطة خلال اجتماع عقدته صباح أمس ان تستشير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص صوابيته.

ويبقى حادث فوكوشيما الذي وقع في 11 مارس مصنفا بصورة اجمالية بالمستوى 7، المستوى الاعلى الذي يشير الى "مفاعيل جسيمة على الصحة والبيئة".

وتسرب منذ بضعة ايام 300 طن من المياه من خزان واحد بين اكثر من الف وزعت في الموقع، وانتشرت على ارضية المحطة النووية وتسربت الى داخلها.

وما زال الخزان يحوي حوالي 670 طنا من المياه بدات الشركة بضخها لنقلها الى خزان سليم اخر.

كما تحفر الشركة في التربة الملوثة في محاولة لاستعادة المياه التي تسربت اليها.

ويحوي ليتر واحد من هذه المياه حوالى 80 مليون بيكريل من مادة السترونتيوم والعناصر المشعة الاخرى التي تبث اشعاعات بيتا.

ويشكل هذا التسرب حتى الآن احد اخطر الاحداث منذ اعتبار المحطة مستقرة اي منذ ديسمبر 2011م عند الاعلان عن ان المفاعلات "متوقفة وهي باردة".

مذاك ما زالت تيبكو تكافح المشاكل المتكررة الناجمة جزئيا عن الاضطرار الى معالجة الازمة بشكل طارئ.

وتم تركيب بعض المعدات على عجل لاعادة تشغيل الاجهزة الرئيسية لابريد المفاعلات المنكوبة واحواض ابطال عمل الوقود.

وما زالت تلك الوسائل غير ثابتة وهشة على ما بدا من خلال مشاكل حصلت مؤخرا. فبالاضافة الى تسرب من الخزانات حصل عطل كهربائي خطير بسبب جرذ.

على غرار الحكومة اليابانية اقرت تيبكو بأن المشكلة الاخطر منذ البداية تكمن في ادارة ملايين اللترات من المياه الملوثة التي اضطرت الى تخزينها حتى التمكن من تنظيفها ان كان ذلك ممكنا.

وافاد رئيس الشركة سونيشي تاناكا ان "امرا مقلقا جدا حصل" متسائلا عن الخطر المحتمل لحوالى الف خزان اقيمت سريعا في الموقع وهي عرضة لكارثة طبيعية اخرى.

واوضحت الشركة أمس ان المياه التي تحويها يفترض ان تمر عبر نظام لازالة التلوث "لكن هذا النظام مع الاسف قيد التصليح حاليا" مؤكدة انها تراقب 350 خزانا اخر من النوع نفسه.

ويشكل هذا التسرب حادثا اضافيا في سلسلة مطولة من المشاكل التي تواجهها جهود ادارة المياه الملوثة الناجمة بشكل اساسي عن الحاجة الماسة الى مواصلة تبريد المفاعلات يتم توليد 400 طن من المياه الملوثة يوميا.

واقرت تيبكو مؤخرا تحت وابل الانتقادات ان حوالي طن من المياه الملوثة تسربت الى المحيط منذ اشهر وغمرت اقبية مباني المفاعلات لتصل الى المحيط الهادئ.

محكمة مصرية تفرج عن مبارك

أوروبا تقر إجراءات عقابية والقاهرة ترفض الضغوط

بروكسل / القاهرة / وكالات

قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس تعليق تزويد مصر بمعدات قد تستخدم في عمليات القمع الداخلي، في حين رفضت القاهرة أن يمارس الوزراء الأوروبيون "ضغوطا على إرادة الشعب المصري".

وقالت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد كاثرين آشتون في مؤتمر صحفي ببروكسل عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الاتحاد، إنه ترك لكل دولة تفسير قرار وقف تصدير المعدات إلى مصر وفقا لمصالحها.

كما قالت آشتون إن دول الاتحاد الأوروبي ستعمل على إعادة النظر في المساعدة الأمنية لمصر.

وأدان الاتحاد استهداف الكنائس وقتل رجال الشرطة في رفح مبديا الاستعداد للعمل مع كافة الأطراف في مصر لإطلاق حوار يشمل الجميع.

أضافت آشتون إن دول الاتحاد الأوروبي تريد مواصلة دعم الشعب المصري ولاسيما "الجماعات المعرضة للخطر في مصر".

في هذه الأثناء أكد السفير المصري في فرنسا محمد مصطفى كمال اليوم أن مصر "لا يمكن أن تقبل" أن يمارس شركاؤها الأوروبيون المجتمعون في بروكسل لمراجعة مساعدتهم للقاهرة "ضغوطا على إرادة الشعب المصري".

وقال السفير في مؤتمر صحفي في باريس "من الواضح جدا أننا لن نقبل أن يستخدم شركاؤنا الأوربيون أداة التعاون لممارسة ضغوط" على مصر.

وأضاف أن "التعاون يكون في مصلحة وفائدة الجانبين في روح من الشراكة والمساواة. ولا يمكن فرض ضغوط على إرادة الشعب المصري".

واعتبر أن أي إجراءات عقابية ضد السلطات المصرية ستكون بمثابة "إشارة مشجعة لمن يمارسون العنف".

من جهة ثانية تظاهر عشرات المصريين أمس أمام مقر المفوضية الأوروبية بالقاهرة، رفضا للتدخل في شؤون بلادهم، واحتجاجا على وصف ثورة 30 يونيو بأنها انقلاب عسكري.

وردد المتظاهرون هتافات "مصر حرة أبيّة مش ولاية أميركية" و"الجيش والشعب أيد واحدة"، و"يا أوروبا لمي فلوسك الإرهاب بكرة يدوسك"، و"آشتون آشتون إيه جاية بلادنا تعملي إيه" في إشارة إلى مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون.

من جهة أخرى قضت محكمة استئناف في القاهرة الاربعاء باطلاق سراح الرئيس الاسبق حسني مبارك في قضية "هدايا الاهرام"، آخر القضايا التي يحاكم فيها، بحسب ما أفادت مصادر قضائية. وأوضحت المصادر أن "غرفة المشورة بمحكمة استئناف شمال القاهرة قررت قبول نظر تظلم فريد الديب محامي مبارك على قرار حبسه احتياطيا على ذمة قضية هدايا الاهرام واخلاء سبيله".

ولم يتضح فورًا ما اذا كان سيجري اخلاء سبيل مبارك قريبًا، خصوصًا بعد قرار محكمة الجنايات بإخلاء سبيله في قضية "القصور الرئاسية"، حيث أنه عادة ما تبرز قضايا جديدة ضده كلما انتهت قضية يحاكم فيها. غير أن وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية أكدت أنه "بمقتضى هذا القرار، فانه سيتم اخلاء سبيل مبارك، باعتبار ان هذه القضية هي الاخيرة التي كان يقضي فيها الرئيس الاسبق فترة حبس احتياطيا".

وتابعت الوكالة "سبق وأن اصدرت محاكم الاستئناف والجنايات، عدة قرارات بإخلاء سبيل مبارك في القضايا الثلاث الاخرى التي يتم التحقيق معه بشأنها او تلك التي يحاكم على ذمتها، نظرا لانتهاء الفترات التي حددها قانون الاجراءات الجنائية في شأن الحبس الاحتياطي".

وفيما كان القضاء يستعد للنظر في التظلم الذي قدمه مبارك، ألقت أجهزة الأمن المصرية الاربعاء القبض على الداعية الاسلامي صفوت حجازي، ومراد علي المستشار الاعلامي لحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين.

واوضحت المصادر ان حجازي، الذي كان من اكثر المحرضين على السلطات الجديدة المؤقتة في اعتصام انصار الرئيس الاسلامي المعزول محمد مرسي في ساحة رابعة العدوية في القاهرة، اعتقل قرب واحة سيوة بصحراء مصر الغربية الحدودية اثناء محاولته الهروب الى ليبيا.

والقي القبض على مراد علي من جهته في مطار القاهرة الدولي "بعد محاولته الهرب إلى ايطاليا"، حيث قالت المصادر انه "كان يرتدي ملابس غير رسمية وحليق اللحية". وكان القضاء المصري اصدر في يوليو الماضي نحو 300 مذكرة اعتقال ومنع من السفر شملت قيادات وأعضاء في جماعة الإخوان.